الإطار التشريعي والمؤسساتي لحماية البيئة الريفية من التلوث

الباحث: مراد خير، جامعة بسكرة، الجزائر

الدكتور: شوقي قاسمي، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

نتيجة الإضرار المتواصل بالبيئة الطبيعية، لجأت العديد من الدول إلى فرض بعض الالتزامات والقيود على الحريات الفردية والمؤسسات الاقتصادية لتفادي الاعتداءات المتكررة عليها، كما هو عليه الحال بالنسبة للجزائر موضوع هذه الدراسة، والتي سعت جاهدة لأجل بناء إطارين أحدهما تشريعي والأخر مؤسساتي، والذان من شأنهما أن يمكنها من التصدي لكل أشكال التدمير والتلوث التي قد تلحقها ولاسيما تلك التي تستهدف البيئة الريفية، كما سنقف عليه في تفاصيل هذه الورقة البحثية.

Abstract:

As a result of continued damaging to environment, many states have imposed certain obligations and restrictions on individual freedoms, in addition economic institutions, to avoid repeated environmental attacks, Algeria also has conjugued many efforts at all levels to protect the rural pollution environment, where they were building a legislative framework and the founders through the issuance of a number of laws that would reduce the over-exploitation of resources and protecting the environment from pollution, that's why this paper focus to clarify the legislative and institutionnel framework for the protection of the rural environment from pollution in Algeria, through the most important legal texts and institutions addressed Central and local role in protecting the rural environment from pollution in Algeria.

مقدمة:

دفع تعاظم معدلات الاعتداء على البيئة والاستغلال اللاعقلاني لمواردها والذي يتم غالبا بطرق خاطئة، إلى تعاظم حجم المشكلات المترتبة عن ذلك والتي يأتي في مقدمتها التلوث البيئي، والذي باتت يتهدد حياة الكائن البشري على سطح الأرض بعد أن أصبح يسجل معدلات قياسية، يترجمها اتساع نطاقه الجغرافي بسبب تزايد مصادره وتعددتها لا سيما بالنسبة للدول الصناعية.

الأمر الذي أثار مخاوف الكثير من الحكومات والهيئات الدولية، ودفعها إلى التفكير في إيجاد آليات وسبل مناسبة للتصدي له وتحجيم أثاره وتداعياته المباشرة وغير المباشرة على البيئتين الطبيعية والاجتماعية، حيث تم في هذا الإطار طرح العديد من الخيارات التي يستوجب انتهاجها، والتي من جملتها تلك المتعلقة بوجود إيجاد ضوابط قانونية وإدارية هادفة في مجملها إلى فرض المزيد من القيود والتزامات على الحريات الفردية والأنشطة الصناعية والاقتصادية لتفادي كل أشكال الاعتداء المتكرر عليها.

ولأن الوضع البيئي في الجزائر موضوع اهتمامنا في هذا المقال لم يكن أحسن حالا من غيره في الكثير من الدول التي أخذت بنهج التصنيع كخيار تنموي رئيسي، فقد تطلب الأمر وضع إطار تشريعي ومؤسسي يسهل على حماية البيئة بشكل عام والبيئة الريفية بشكل خاص، والتي لم تكن في يوم ما بمعزل عن توطين المشاريع الصناعية بها خاصة خلال السنوات القليلة الماضية، كما هو الحال مع مصانع الإسمنت بكل من: حمام الضلعة بولاية المسيلة، بسكرة، بشار... وغيرها من الأنشطة الصناعية بمناطق أخرى من الوطن.

حيث بذلت الجزائر في هذا الإطار جهوداً جبارة على كافة المستويات، تجلت في إصدار الكثير من التشريعات واعتماد العديد من الهيئات المركزية والمحلية والتي أوكلت إليها مهام التصدي لكل ألوان الإخلال بالتوازن البيئي والإضرار بموارد البيئة الطبيعية، وهو ما نسعى لإبرازه في هذا العرض وذلك عبر استهداف الإجابة

على التساؤل الآتي: ما هي أهم الأطر التشريعية والمؤسسية التي تأطر التدخلات الإدارية والقانونية في مجال حماية البيئة الريفية في الجزائر؟.

1. تحديد المفاهيم: تمثل عملية تحديد المفاهيم نوع من الاتفاق المرجعي على المقصد أو المعنى المراد بكل مصطلح لتفادي أي لبس قد يقع في هذا الإطار، وأهم المفاهيم الواجب الإشارة إليها في هذا المقام هي:

1.1 مفهوم البيئة: يعد موضوع البيئة حقل معرفي تتداخل في عملية تناوله بالبحث والدراسة العديد من التخصصات المختلفة، والتي تتباين في نظرتها إليه وكيفية تعاطيها معه تبعاً لمقتضيات واهتمامات كل تخصص على حدا، فنظرة البيولوجي للبيئة تركز على الجانب الصحي، فيما تقتصر نظرة الاقتصادي على التفاصيل المالية أكثر، أما السوسولوجي فهو يهتم بكيفية تفاعل الأفراد والجماعات مع هذا الفضاء الطبيعي، وأثر ذلك على العلاقات والسلوكيات الناشئة فيما بعد.. إلخ، وهذا ما أدى فيما بعد إلى الصعوبة في إيجاد تصور جامع مانع لها، حيث تعددت الاجتهادات التي سعت إلى مقارنة هذا المفهوم، فهناك من يعرفها على أنها الحيز الذي يمارس فيه الإنسان أنشطته المعتادة مع مختلف الأحياء حيث يكونون سلسلة متصلة فيما بينهم⁽¹⁾.

في حين عرفها معجم العلوم الاجتماعية بأنها العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره استجابة فعلية أو استجابة احتمالية، مثل العوامل الجغرافية والمناخية كسطح النباتات والحرارة والرطوبة والعوامل الثقافية التي تسود المجتمع، والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع وتشكلها وتطبعها بطابع معين⁽²⁾.

أما أبرز المفاهيم التي قدمت في هذا الإطار وأكثرها تداولاً بين الكثير من المهتمين بالشأن البيئي في العالم، فهو ذلك الذي تبنته هيئة الأمم المتحدة في مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في مدينة استكهولم السويدية سنة 1972، والذي عرفها بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"⁽³⁾.

2.1 مفهوم التلوث البيئي: يعتبر التلوث البيئي اليوم أحد أهم وأخطر المشاكل التي تتهدد سلامة الحياة البشرية على وجه الأرض، حيث من شأن عمليات التلوث التي تطال أحد مكونات البيئة الثلاث (هواء أو ماء أو تربة)، جراء التقدم الصناعي السريع المسجل خلال العقود الماضية، وما رافقه من أجرة ونفايات سامة والسعي الحثيث وراء الطاقة واستخدام المبيدات الكيميائية الزراعية وتعرية الغابات والرعي الجائر، أن يتسبب في تدني مستويات السلامة الصحية للبيئة المعيشية للملايين من البشر ويتهدد حياتهم بشكل مباشر. وعليه يعرف التلوث البيئي بأنه أي تغيير في خواص البيئة، يترتب عنه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت، أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية⁽⁴⁾.

كما يعرفه آخرون أيضا بأنه عبارة عن الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها، والتي تسبب للإنسان الإزعاج والإضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية⁽⁵⁾.

الإطار التشريعي: يقصد بالإطار التشريعي عامة مجموعة القواعد القانونية التي تضعها الهيئات المختصة بالتشريع في الدولة وفقا لإجراءات معينة، والتي تكون مصاغة في شكل نصوص مكتوبة تكتسب قوتها الإلزامية بصدورها من السلطة العامة المختصة، والتشريع بهذا المعنى لا يعبر عن المصدر الذي أمدنا بالقاعدة القانونية بل عن القواعد المشتقة منه⁽⁶⁾.

أما المراد به في موضوعنا هذا هو مجموعة النصوص التشريعية كـ: (القوانين، الأوامر، المراسيم) والتنظيمية (المراسيم التنفيذية والقرارات والمناشير) الخاصة بتنظيم قطاع البيئة وحمايته، والذي تسعى الجزائر من خلاله إلى وضع قواعد محددة وواضحة لتوفير الحماية للبيئة بكل ما تحمله من معاني، من خلال وضع إطار عمل قانوني وتشريعي وفقاً لما تنص عليه الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرفها، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة للبيئة لسنة 1972.

2. تصنيف الحماية القانونية والإدارية للبيئة الريفية في الجزائر: يعتبر القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أهم قانون لحماية البيئة في التشريع الجزائري، تصحبه في ذلك مجموعة أخرى من النصوص المساعدة والمكملة له والمتعلقة ببعض عناصرها، ك: قانون المياه، الغابات، التهيئة العمرانية ومنح رخص البناء والتجزئة والهدم، وقوانين الترخيص المتعلقة بالمؤسسات التجارية والصناعية، وبناء على ذلك يمكن لنا تصنيف حماية البيئة الريفية في الجزائر وفق ما يلي:

1.2 حماية البيئة الريفية في القوانين غير الجنائية: تتركس المنظومة التشريعية في الجزائر شكلين من أشكال الحماية القانونية غير الجنائية للمجال البيئي، وهما:

الحماية المستمدة من مواد القانون الإداري: تستخدم الدولة الجهاز الإداري من أجل تنظيم قطاعاتها وتجسيد سياستها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، وباعتبار البيئة إحدى أهم القطاعات الأساسية في الدولة وتعتبر ملكا مشتركا بين أفراد الشعب، لأنها تحتوي على العناصر الأساسية لاستمرار الحياة مثل: الماء، الغابات، التربة والغذاء، والهواء... ومنذ فجر الاستقلال وفكرة حماية البيئة تشكل أحد الانشغالات الأساسية للسلطات العمومية، والتي أبدت حرصها على ضرورة التصدي لكل أشكال التعدي عليها، كما يتجلى ذلك من خلال جملة النصوص التي جرى استصدارها آنذاك والتي أخذت شكل مراسيم تنظيمية بشكل خاص، فمنها ما تعلق بحماية السواحل كما هو الحال بالنسبة للمرسوم 63-73⁽⁷⁾. ومنها ما تعلق بالحماية الساحلية للمدن وذلك شأن المرسوم 63-478⁽⁸⁾، إلى جانب المرسوم رقم 38/67 والخاص بإنشاء لجنة المياه⁽⁹⁾.

ويعد قانون البلدية الصادر سنة 1963 أول تشريع عنى بالبيئة الريفية، باعتبار أن أغلب بلديات الوطن في ذلك الوقت كانت ذات طابع ريفي بحت، رغم أنه اكتفى فقط بتبيان صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي، والذي عده حامي النظام العام في نطاق المجال الإقليمي الواقع ضمن دائرة اختصاصه جغرافيا⁽¹⁰⁾.

وبخلاف ذلك لم تعرف الجزائر إطارا قانونيا موحدًا في مجال حماية البيئة بصفة عامة والبيئة الريفية بصفة خاصة، إلا عقب صدور القانون رقم 83-03 المؤرخ في 1983/02/05 والمتعلق بحماية البيئة⁽¹¹⁾.

والذي نصت المادة 08 منه على أنه تعد كل من حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوانات والنباتات والإبقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها أعمال ذات مصلحة وطنية⁽¹²⁾.

وتشكل هذه المادة، الإطار العام الذي تتفرع عنه كل الالتزامات البيئية التي تقع بعد ذلك على كل الأشخاص الطبيعيين منهم والمعنويين سواء كانوا عموميين أو خواص، مما يؤدي إلى خصها أي البيئة الريفية بالحماية القانونية التي يقرها القانون العام. وهو ما يعني أن الشكل المتبع في مجال حماية البيئة الريفية هو أولاً وقبل كل شيء مسلك الحماية الإدارية⁽¹³⁾.

وذلك بفعل ما تمتلكه الإدارة من سلطات ووسائل للتدخل حولتها إياها القوانين السارية المفعول في المجال التنظيمي، والتي تمكنها من حماية النظام البيئي بشكل عام والبيئة الريفية بشكل خاص، مثل: سلطة منح تراخيص الحجاز المشاريع الاستثمارية وتوطين المنشآت الصناعية، وكذا الأوامر، والحظر... إلخ⁽¹⁴⁾.

وهي الحماية التي تمارس بصفة عامة عن طريق الوزير المكلف بالبيئة والوالي الولاية وكذا رئيس المجلس الشعبي البلدي أو من ينوب عنهم.

ب- الحماية المستمدة من مواد القانون المدني: لم تخص التشريعات البيئية المنازعات الخاصة بالأفعال المتعلقة بالتعدي على الغير والتي تلحق ضرراً يستوجب الجبر والتعويض بأحكام خاصة. وفي هذه الحالة فإن السبيل الوحيد يتمثل في طرحها أمام الجهات القضائية العادية، أي القسم المدني للمحكمة وذلك طبقاً لمبادئ القانون المدني، فهناك من المواد ما يعزز هذه الحماية كما هو الحال بالنسبة للمادة 691 من القانون المدني، والمتعلقة بالتعويض عن أضرار الجوار والتي تنص على أنه "يجب

على المالك أن لا يتعسف في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار، وليس للجار أن يرجح على جاره في مظاهر الجوار المألوفة، غير أنه لا يجوز له أن يطلب إزالة هذه المظاهر إذا تجاوزت الحد المألوف". ويندرج تحت هذا الإطار، أي فعل ضار وارد في قانون معين من القوانين حتى غير المتعلقة بحماية البيئة، أضف إلى ذلك المركز الضعيف الذي يحتله عادة الفرد المتضرر أمام المتسببين في أعمال التلوث⁽¹⁵⁾.

والذين غالبا ما يكونون من الشركات الكبرى والمنشآت الصناعية الحيوية، كما هو الشأن بالنسبة لمصنع الإسمنت بمحمام الضلعة والذي يعد استثمار أجنبي وركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني.

كما نجد لهذه الآلية في المنظومة التشريعية البيئية عدة تطبيقات، منها ما ذهبت إليه المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم: 93-165، المنظم لإفراز الدخان والغاز والغبار والروائح والجسيمات الصلبة في الجو، والتي نصت على أنه: "إذا كان استغلال التجهيزات يمثل خطرا أو مساوئ أو حرجا خطيرا على أمن الجوار وسلامته وملاءمته أو على الصحة العمومية، فعلى الوالي أن ينذر المستغل بناء على تقرير مفتش البيئة، بأن يتخذ كل التدابير اللازمة لإنهاء الخطر والمساوئ الملاحظة وإزالتهم، وإذا لم يمثل المستغل أو المسير في الأجال المحددة لهذا الإنذار، يمكن إعلان التوقيف المؤقت لسير التجهيزات كليا أو جزئيا بناء على اقتراح مفتش البيئة، وبقرار من الوالي المختص إقليميا دون المساس بالمتابعات القضائية..."⁽¹⁶⁾.

إلا أن الحماية المستمدة من القانون المدني ومهما كان سندها القانوني، فإنها تبقى مجرد مجهودات فردية وخاصة، تهدف في الأساس إلى جبر الأضرار الناجمة عن التصرفات الضارة، كما تبقى ضعيفة للاستجابة إلى أهمية حماية مكونات البيئة الريفية والتي تعد ملكا مشتركا للمجموعة الوطنية، كما أن الجزء المدني يفتقر إلى الطابع الزجري الذي معه يتحقق الردع العام والخاص، وهو ما يبرر ضرورة تدخل من يمل محل هذه المجموعة قانونا، وهذا ما يتوفر في النص الجنائي حيث يمكن تجريم الأفعال التي تلحق ضررا بالبيئة الريفية⁽¹⁷⁾.

2.2 حماية البيئة الريفية في القوانين الجنائية: يهدف قانون العقوبات إلى تلافي ارتكاب الجرائم عن طريق التهديد بتوقيع العقوبة المقررة لكل جريمة، كما يهدف إلى قمع الأفعال التي ترتكب فعلا والتي تهدد سلامة المجتمع وأمنه، سواء كانت هذه الأفعال أفعالا إيجابية أو مجرد امتناع عن أداء الفعل بحسب ما ينص عليه تعريف قانون العقوبات.

ولقد حظيت البيئة الريفية في هذا الإطار بشكل خاص، بالعديد من النصوص التشريعية الهادفة لتوفير الحماية الجنائية لها، غير أن ذلك يتطلب ضرورة وجود الضرر وثبوته من خلال تقديم شكوى أو معاينته على محضر أو الإبلاغ به، بالإضافة إلى قيام الجهة المكلفة قانونا بأعمال المتابعة من جهة، ومن جهة أخرى بتحريك ومباشرة الدعوى العمومية بمهامها. وتماشيا مع مبدأ إقرار الحماية الجنائية، تضمنت غالبية النصوص المتعلقة بحماية البيئة أحكاما جزائية تطبق بشأن المخالفين لمقتضياتها⁽¹⁸⁾.

والتي من أبرزها على سبيل الذكر لا للحصر القانون الإطار أو قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مضافا إليه العديد من النصوص الأخرى المتعلقة بقطاعات معينة كما هو الحال بالنسبة لقطاع الغابات، المياه، الصناعة... إلخ والفلاحة والصناعة وغيرها، والتي منها نذكر ما يلي:

➤ قانون رقم 83-03 المؤرخ في 05/02/1983 والمتعلق بحماية البيئة، والذي نصت مواده الممتدة من 122 إلى 129 على الجزاءات الجنائية التي توقع في حالات مخالفة الأحكام التي تضمنها.

➤ القانون رقم 84-13 الصادر في 23 جوان 1984 والمتضمن النظام العام للغابات والمساحات الخضراء، الذي حدد في مواده المتراوحة ما بين المادتين 71 و89 الجزاءات التي تطبق في حالات مخالفة أحكامه.

➤ القانون رقم 83-17 المؤرخ في 07 جانفي 1983 المعدل والمتمم بالأمر رقم 96-13 الصادر في 15 جويلية 1996 والمتضمن قانون المياه، حيث تضمن جزاءات جنائية في مواده المتراوحة ما بين المادة 142 والمادة 156.

المادة 87 مكرر من قانون العقوبات والتي جرمت الاعتداء على المحيط، وذلك سواء بإدخال مواد سامة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقتها في المياه، والتي تجعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر، فهي أعمال تستهدف المجال البيئي⁽¹⁹⁾.

وجاء وصف المشرع الجزائري من خلال النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة، الأفعال المجرمة بالمخالفات أو الجنح وفي بعض الأحيان بالجنايات، وهو نفس التقسيم المعتمد في التشريعات المقارنة. أما بالنسبة للعقوبات المقررة، فإنها أتت هي الأخرى متماشية مع ما تضمنه قانون العقوبات الجزائري من جزاءات، أين أقرت جل النصوص العقابية في مجال حماية البيئة الريفية عقوبي الحبس أو الغرامة، أو الحبس والغرامة معا، أو السجن مع بعض التدابير الاحترازية⁽²⁰⁾.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن ذلك يمكن الحماية الجنائية للبيئة الريفية احتوت على جانب زجري عقابي، وجانب إجرائي هدفه إصلاح الأوساط المتضررة.

1.2.2 العقوبات المقررة لقمع الجرائم الماسة بالبيئة الريفية: تتخذ العقوبة الجزائية شكل جزاء يوقع على النفس أو الحرية أو المال، وهي عبارة عن رد فعل اجتماعي على انتهاك قاعدة قانونية جنائية ينص عليها القانون وتطبقها السلطات العامة⁽²¹⁾.

والعقوبة في هذه الحالة إما تكون أصلية أو تبعية كما قد تكون تكميلية كما سنقف عليه في التفصيل الآتي:

أ-العقوبات الأصلية: وهي أربعة أنواع نص عليها المشرع الجزائري، وتتمثل في: الإعدام، السجن، الحبس والغرامة، وتعكس لنا هذه العقوبات خطورة الجناح ونوع الجريمة المرتكبة.

أولا: عقوبة الإعدام: بالرغم من الجدل القائم حول هذه العقوبة على المستوى الدولي وحتى على المستوى الوطني، فإن المشرع الجزائري لا يزال يحتفظ بهذه العقوبة ولم يتم إلغاؤها إلى غاية كتابة هذه الأسطر، وذلك لمواجهة بعض أنواع الجرائم والتي من

بينها الجرائم البيئية، حيث توجد هناك العديد من النصوص الصريحة في هذا الشأن مثلما هو عليه الحال بالنسبة للقانون البحري، والذي يعاقب بالإعدام كل ربان سفينة جزائرية أو أجنبية ألقى عمدا نفايات مشعة في المياه التابعة للفضاء الوطني. كما تنص المادة 87 مكرر منه بالإعدام عن كل فعل إرهابي أو تخريبي غرضه الاعتداء على المحيط، أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها في المياه بما فيها الإقليمية، والتي من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر، كما تنص المادة 151 من قانون المياه على عقوبة الإعدام في حالة تلويث المياه والتي تنجم عنها حالة وفاة⁽²²⁾.

والشأن ذاته بالنسبة للمادتين 248 من قانون الصحة⁽²³⁾، و403 من قانون العقوبات⁽²⁴⁾.

ثانيا: عقوبة السجن: بالنسبة لعقوبة السجن في الجرائم المتعلقة بالبيئة، نجد الكثير من النصوص التي أشار فيها المشرع الجزائري لعقوبة السجن ضمن استراتيجية حماية البيئة الريفية من التلوث، فمثلا المادة 64 من القانون رقم 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، تنص أنه يعاقب بالحبس من سنة (01) إلى ثلاث (03) سنوات، وبغرامة مالية من ستمائة ألف دينار (600.000 دج) إلى تسعمائة آلاف دينار (900.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من قام بإيداع النفايات الخاصة الخطرة أو رميها أو طمرها أو غمرها أو إهمالها في مواقع غير مخصصة لهذا الغرض، وفي حالة العودة تضاعف العقوبة. كما تنص المادة 66 من نفس القانون بالحبس من خمس (05-08) سنوات وبغرامة مالية من مليون دينار (1.000.000 دج) إلى خمسة ملايين دينار (5.000.000 دج)، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، لكل من استورد النفايات الخاصة الخطرة أو صدرها أو عمل على عبورها مخالفاً بذلك أحكام هذا القانون، وفي حالة العودة مرة أخرى تضاعف العقوبة⁽²⁵⁾.

ثالثا: عقوبة الحبس: عقوبة الحبس في الجرائم البيئية هي عقوبة مقيدة للحرية، وتطبق في حالات الجرح والمخالفات، حيث نجد في هذا الإطار أن كل الأحكام الجزائية التي

تضمنتها النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة قد نصت عليها، ومن ذلك ما تضمنه قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في مواده (90- 93- 94) ⁽²⁶⁾. وكذا القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها في مواده المتراوحة ما بين: 60- 66 ⁽²⁷⁾ - وأيضا القانون المتعلق بحماية الساحل وتثمينه في المواد: (39-40-41-43) ⁽²⁸⁾. وغيرهم من النصوص التي لا يتسع المقام للتطرق إليها كلها.

رابعا: عقوبة الغرامة: هي عقوبة لا تصيب الشخص في ذاته ولا في حريته، وإنما تتعلق بثروته المالية والتي يتم الاقتطاع منها مبالغ معينة لتؤول إلى الخزينة العمومية. ومن خصائص هذه العقوبة أنها قد تأتي في شكل عقوبة أصلية مقررة على الفعل المجرم، كما هو عليه الشأن بالنسبة للمادة 86 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والتي تعاقب بغرامة من خمسة آلاف دينار (5.000 دج) إلى خمسة عشر ألف دينار (15.000 دج)، كل شخص تسبب في تلوث جوي طبقا للمادتين 45 و46 من نفس القانون، يحدد التنظيم المقتضيات المتعلقة على الخصوص بما يأتي:

➤ الحالات والشروط التي يمنع فيها أو ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو.

➤ الأجال التي يستجاب خلالها إلى هذه الأحكام، فيما يخص البنائات والمركبات والمنقولات الأخرى الموجودة بتاريخ صدور النصوص التنظيمية الخاصة بها.

وكذا الشروط التي ينظم ويراقب بموجبها بناء السكنات وفتح المؤسسات غير المسجلة في قائمة المنشآت المصنفة المنصوص عليها في المادة 23 من نفس القانون، وكذلك تجهيزات المركبات وصنع الأمتعة المنقولة واستعمال الوقود والمحروقات. كما قد تأتي أيضا في شكل عقوبة تبعية إضافة إلى عقوبة أخرى، وفي هذه الحالة إما أن تأتي بالتبعية لعقوبة السجن أو بالتبعية لعقوبة الحبس، والمتصفح للقوانين المتعلقة بالبيئة يجد أنه في معظم الأحيان تكون الغرامة بالتبعية لعقوبة الحبس ⁽²⁹⁾.

ب-العقوبات التبعية والتكميلية الأخرى: أبرز العقوبات التبعية التي يمكن تطبيقها في مجال الجرائم المتعلقة بالتعدي على البيئة بحسب ما نصت عليه المادة 06 من قانون العقوبات تتمثل في الحجز القانوني من خلال منع المعتدي من حقه في إدارة أمواله وبالتالي مواصلة الاعتداء على البيئة، إلى جانب حرمانه من حقوقه الوطنية. غير أن هذه العقوبة لا تتعلق إلا بجرائم الجنايات والتي تعد في التشريع البيئي قليلة جدا كون أن أغلب الجرائم هي جنح أو مخالفات، لكن يمكن تطبيقها على الجنايات المعاقب عليها بالمادة 87 مكرر أو المادتين 2/ 432 و3/396 من قانون العقوبات، والمادة 66 من القانون رقم 19/01 المتعلق بتسيير النفايات وإزالتها⁽³⁰⁾.

كما أنه لا يمكننا الحزم بتطبيق مثل هذه العقوبات على منشآت صناعية ذات بعد وطني مثل: مصانع الاسمنت أو معامل تكرير البترول... إلخ.

أما العقوبات التكميلية، فنجد ما نصت عليه المادة التاسعة (09) من قانون العقوبات، والتي يمكن من خلالها مواجهة الجرائم المرتكبة ضد البيئة الريفية، كما يمكن مصادرة جزء من أموال الجانح البيئي، وهو أمر جوازي لمحكمة الجنايات ولا يطبق في الجنح أو المخالفات البيئية إلا بوجود نص قانوني يقره، كما يمكن حل الشخص الاعتباري، أي منعه من الاستمرار في ممارسة نشاطه وفقا لما نصت عليه المادة 17 من قانون العقوبات⁽³¹⁾.

2.2.2 التدابير الاحترازية لمواجهة تلويث البيئة الريفية: بالإضافة إلى أسلوب الردع بالعقوبة، أجاز المشرع الجزائري اللجوء إلى استخدام تدابير أخرى ذات طابع وقائي، والتي تستهدف مواجهة الخطورة الإجرامية لدى الأشخاص لدرئها عن المجتمع، وذلك من خلال استباق وقوعها وتفاديه إما عن طريق:

أ-المنع من ممارسة النشاط: يهدف هذا التدبير إلى منع الشخص من ارتكاب الجريمة البيئية التي تكون المهنة أو النشاط عاملا مسهلا لارتكابها، ونظرا للانعكاسات الخطيرة لهذا التدبير على الشخص وأسرتة فهو لا يطبق في المخالفات، حيث لا

تتجاوز المدة القصوى لتطبيقه 10 سنوات ومن أمثلته سحب الرخصة لتصريف النفايات الصناعية⁽³²⁾.

ونرى أنه من الممكن أن يسري الإجراء أيضا على مصانع الاسمنت، وذلك من خلال منعها من استغلال المحاجر المتسببة في تدهور البيئة الريفية، حيث تعتبر هذه المحاجر أهم نشاط تابع لها وأكثرها مساهمة في عملية تلوث البيئة بها، كما أنه يمكن اعتبار أيضا أن تغيير مكان المحجرة أمر يسهل تنفيذه في مقابل تغيير مكان المصنع الذي يعتبر أمرا مستحيلا.

ب-المصادرة: تعد المصادرة تديرا احترازيا عندما تنصب على أشياء غير مباحة فتكون بذلك أداة للوقاية من استخدامها في الجريمة، ويمكن كذلك أن تكون المصادرة على الأشياء المحظورة التي ارتكبت في الجريمة أو من المحتمل أن تسهل لارتكابها، إلى جانب مصادرة ثمار الجريمة كما هو الشأن للمنتجات الملوثة والتي تشكل خطرا على المستهلكين⁽³³⁾.

ج-غلق المؤسسة أو حلها: يعد هذا التدبير الاحترازي الأنسب تطبيقا على الشخص المعنوي، وهو الذي يتأرجح عادة بين الغلق المؤقت والتوقيف النهائي في حالة مخالفة قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أو أحد التشريعات البيئية الأخرى، إلى جانب إمكانية حل الشخص المعنوي، أو إرغامه على إصلاح الأوضاع، وعند عدم امتثال المعني بالأمر، تتخذ السلطة المخولة تلقائيا الإجراءات التحفظية الضرورية على حساب المسؤول و/ أو توقف كل النشاط أو جزء منه⁽³⁴⁾.

د-إعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية: نجد هذه التدابير الاحترازية ضمن القانون 10/03 وبالضبط في المادة (03) منه، والتي تنص على أن كل شخص يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، يتحمل نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه، إلى جانب إعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية⁽³⁵⁾.

وقد تم في هذا الإطار تسجيل تنفيذ العديد من التدابير الاحترازية للجرائم الماسة بالبيئة بالعديد من مناطق الوطن كما هو عليه الشأن بالنسبة لولاية المسيلة،

والتي قدر عدد الجرائم المسجلة بها حسب مصالح مديرية البيئة ب 635 جريمة، في حين بلغ عدد الاشعارات الرسمية 527، أما عدد عمليات الغلق فقدر ب 63 مؤسسة و10 منشآت تم تقديمها للعدالة⁽³⁶⁾.

ورغم أن التقرير فصل في تصنيف الجرائم المسجلة بالبيئة، إلا أنه أبقى الغموض قائما بخصوص المؤسسات التي تم غلقها، حيث لم يوضح هل كان الغلق نهائيا أم مؤقتا.

3. الآليات المؤسساتية لحماية البيئة الريفية من التلوث في الجزائر: إن مواجهة الاعتداء على البيئة الريفية باستصدار النصوص القانونية يبقى مسألة ليس لها معنى، إذا لم تصحب ذلك عملية إنشاء هيئات تسهر على تطبيق تلك النصوص القانونية، وتحديد باقي الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة الريفية من كل أشكال التعدي عليها، وهي التي يمكن إنجازها في:

1.3 المؤسسات والهيئات الوطنية: وتتمثل في كل من: المجلس الأعلى للبيئة، مديريات البيئة، والوكالة الوطنية للنفايات، والتي تضطلع كل منها بمجموعة من المهام التي سنقف عليها بالتفصيل في التناول الآتي:

1.1.3 المجلس الأعلى للبيئة: يتابع المجلس بانتظام تنفيذ التراتيب التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة ويقرر التدابير المناسبة لذلك، مع متابعته للسياسة الدولية المتعلقة بحماية البيئة، ويقدم على إثرها تقريرا سنويا لرئيس الجمهورية عن حالة البيئة وتقويم مدى تطبيق قراراته⁽³⁷⁾.

وذلك إلى جانب:

- القيام بالدراسات المستقبلية من أجل تحديد الأهداف البيئية وأهداف التنمية المستدامة.
- تحليل السياسات القطاعية وانسجامها مع الأولويات البيئية، وتوضيح استراتيجيات حماية البيئة.

- اقتراح وسائل قياسية اقتصادية ومالية التي تسمح بضمان حماية أفضل للبيئة. في حين تكلف لجنة النشاطات المتعددة القطاعات التابعة له ب:
- تشجيع البحث الأساسي والتطبيقي المتعلق بالتكنولوجيا النظيفة ووسائل تنفيذها.
- اقتراح برامج متعددة القطاعات للتسيير الدائم للموارد الطبيعية.
- تشجيع استعمال الطاقات المتجددة بكل الوسائل.
- إعداد واقتراح إستراتيجية تخطيط مندجة للمؤسسات الإنسانية⁽³⁸⁾.

2.1.3 مفتشية البيئة: استحدثت المشرع الجزائري مفتشيات للبيئة على مستوى كل ولاية، والتي يتم تسييرها تحت وصاية الوزير المكلف بحماية البيئة، فهي تعد الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة وتطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها. وبناء على ذلك فهي تكلف بالقيام بجملة المهام الآتية:

- تصور وتنفيذ بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية، برنامجا لحماية البيئة في كامل إقليم الولاية.
- تسليم التراخيص والتأشيرات المعمول بها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة.
- اقتراح التدابير الرامية إلى تحسين الترتيب التشريعية والتنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة.
- تتخذ بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى في الدولة التدابير الرامية للوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحته، لا سيما التلوث والتصحر والمخرف التربة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنمية وصيانة الثروات الصيدية وترقية المساحات الخضراء... إلخ.
- ترقية أعمال الإعلام والتربية والتوعية في مجال البيئة.
- تتخذ أو تكلف من يتخذ التدابير الرامية إلى تحسين إطار الحياة وجودتها⁽³⁹⁾.

3.1.3 الوكالة الوطنية للنفايات: استحدثت الوكالة الوطنية للنفايات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 175/02 الذي حدد اختصاصاتها، تشكيلتها وكيفية عملها. وقد جاءت هذه الوكالة كنتاج لمتغيرين هامين وهما:

- التحولات الكبيرة التي شهدتها المجال الصناعي اليوم، أين أصبحت قضية النفايات فيه تطرح نفسها بشدة، بعد تغير مفهومها من البقايا والفضلات التي يجب التفكير في كيفية التخلص منها، إلى مادة أولية خامة لها أهمية بالغة في عملية التصنيع وذلك بخضوعها لعمليات الرسكلة.
- تحديات الواقع الدولي الجديد، والذي أصبح يلح على إيجاد حلول عقلانية لمشكل النفايات، وهذا ما يتبين من خلال انضمام الجزائر إلى اتفاقية بازل المنظمة للتحكم في نقل النفايات، وكذا الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث (لندن) ⁽⁴⁰⁾.

2.3 الجماعات المحلية: تمثل البلدية والولاية المؤسساتان الرئيسيتان في مجال حماية البيئة، وذلك نظرا للدور الفعال الذي تؤديه في هذا المجال بحكم قربهما من المواطن، وإدراكهما أكثر من أي جهاز محلي آخر لطبيعة المشاكل التي يعانيها لاسيما المشكلات البيئية منها، ولما لهما من إمكانيات ووسائل مادية وإطارات بشرية مؤهلة، لها القدرة على تحديد مدى تأثير المنشآت الصناعية على البيئة وتلوثها، كما سيتضح معنا في التفصيل اللاحق.

1.2.3 الولاية: تعتبر الولاية هيئة إدارية تتربع على جزء من إقليم الدولة، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها أن تتخذ كافة القرارات الخاصة بتدبير شؤونها على مستوى امتدادها الجغرافي، ويعتبر الوالي ممثل السلطة التنفيذية على مستوى الولاية وهو الممثل المباشر كذلك لكل وزارة بما فيها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ويمكن لنا أن نلمس مجال تدخل الولاية في حماية البيئة الريفية من خلال بعض النصوص ذات الاهتمامات المتعلقة بمجال حماية البيئة مثل:

- القيام بالأنشطة التي تساهم في حماية الأراضي واستصلاحها واستثمارها.

• مكافحة أخطار الفيضانات والقيام بكل أشغال الإصلاحات الصحية وتصريف المياه، بقصد المساهمة في الحماية الاقتصادية للأراضي الزراعية في الولاية وتثمينها⁽⁴¹⁾.

• حماية الموارد الطبيعية بالولاية، فالوالي ملزم باتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بحماية الموارد المائية من التلوث، ويتخذ الوالي كذلك كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الكوارث الطبيعية، وهو ملزم بضبط مخطط تنظيم تدخلات الإسعافات في كل منطقة صناعية تقع في حدود الإقليم الجغرافي للولاية⁽⁴²⁾.

• منع التجاوزات في مجال التهيئة والتعمير وفقا لما تجيزه المواد 44-45-46 من قانون التهيئة والتعمير، والتي تنص على اختصاص الوالي بمراقبة البناءات وإجراء التحقيقات للتأكد من مدى مطابقتها للتنظيمات السارية المفعول لمنع التجاوزات⁽⁴³⁾.

• المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاث، وفي هذا الإطار يجوز له تسخير القوة العمومية لتحقيق ذلك، كما يجوز له سحب رخصة البناء في أي وقت لاحظ فيه خرقها لقانون التهيئة والتعمير⁽⁴⁴⁾.

2.2.3 البلدية: تعد البلدية بمثابة القاعدة المسؤولة على المستوى المحلي، وهي من جهة ممثلة للدولة باعتبارها سلطة تنفيذية تسهر على تنفيذ القوانين الوطنية المتعلقة بحماية البيئة⁽⁴⁵⁾.

ومن جهة أخرى فهي تمثل هيئة منتخبة تهدف إلى السهر على خدمة المواطن وحمايته.

وتستمد البلديات مسؤوليتها في مجال حماية البيئة الريفية من القوانين النافذة للدولة، والصلاحيات الممنوحة لها في هذا المجال والتي تمارسها في إطار مبدأ الشرعية. حيث يعتبر قانون البلدية هو المرجع الأساسي في تنظيم صلاحياتها بصفة عامة، إلى جانب عدد آخر من القوانين التي أشارت لهذا الدور، من ذلك التشريع الرئيسي

لحماية البيئة الصادر سنة 1983 والمعدل بموجب القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي تبعته مجموعة من القوانين لاسيما منها قانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، وكذا القانون 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والقانون 03/03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، والقانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والقانون 02/03 المتعلق بالقواعد العامة لاستغلال الشواطئ، والقانون 10/01 المتعلق بالمناجم والذي له علاقة مباشرة باستغلال المحاجر التابعة لمصانع الاسمنت، إضافة إلى القانون 11/01 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، وكذا القوانين الخاصة الأخرى كقانون التهيئة والتعمير وقانون المياه وقانون الغابات وقانون حماية الصحة العمومية والقوانين المتعلقة بحماية المستهلك.

وقد اشتمل المخطط المحلي للعمل البيئي، والذي يعتبر أرضية عمل تبني عليه الجماعات المحلية سياستها في المحافظة على البيئة جملة من المحاور تضمنت ما يلي:

- ✓ إحداث تعاون بين البلديات لمواجهة التدهور البيئي، وتهيئة المناطق الصناعية والحد من تأثيرها على البيئة والمحيط.
- ✓ تهيئة المدن والتسيير المحكم إيكولوجيا للنفايات وتسيير المخاطر الكبرى.
- ✓ القيام بالتقييم الدوري لحماية البيئة وإنشاء الوظائف الخضراء.
- ✓ الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة.
- ✓ الوعي بالدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن.
- ✓ ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق تنمية مستدامة وخاصة بالمناطق الريفية.
- ✓ إشراك جميع الفاعلين من أفراد وجمعيات ومؤسسات وإدارات للحفاظ في حماية البيئة من التلوث.
- ✓ التقليل من الانبعاثات الملوثة والاقتصاد في الطاقة واستعمال التكنولوجيا النظيفة، وحماية الموارد وتطوير الفضاءات الطبيعية، كالمساحات الخضراء والغابات⁽⁴⁶⁾.

خاتمة:

ما يمكن قوله في ختام هذا المقال، هو أن الجزائر بذلت جهوداً جبارة على كافة المستويات لحماية البيئة الريفية، وقد ظهر ذلك بشكل جلي من خلال التطور المسجل في المجالين التشريعي والمؤسساتي، حيث استطاعت في ظرف زمني وجيز من إعداد ترسانة نصوص قانونية جد هامة في مجال حماية البيئة، وتحيينها دورياً بما يتناسب وطبيعة التحديات الراهنة وحتى تستجيب لبنود العهود والمواثيق الدولية التي صادقت عليها في هذا الشأن، وهو ما يترجم حرصها البالغ على السعي وراء تنمية اقتصادية وصناعية في إطار مؤشرات السلامة والأمن البيئي، لكن يبقى الأهم من استصدار التشريعات وإنشاء الهيئات الرقابية هو القدرة على إعمالها على أرض الواقع، بما من شأنه أن يجد من كل أشكال التجاوزات والتعدي التي ترتكب يومياً في حقها من قبل الكثير من الفاعلين الاقتصاديين في العديد من المناطق الريفية بالبلاد.

❖ هوامش البحث:

- (1) محمد عبد القادر الفقي: البيئة وحمايتها من التلوث، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص. 100 .
- (2) إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص. 103.
- (3) محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار أمين للطباعة، مصر، 2003، ص.9.
- (4) مصطفى عبد اللطيف عباسي: حماية البيئة من التلوث، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004، ص. 17.
- (5) راتب السعود: الإنسان والبيئة: دراسة في التربية البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص. 52.
- (6) محمد حسين منصور: المدخل إلى القانون: القاعدة القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص. 105.
- (7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم رقم 73 /63 المتعلق بحماية السواحل، الجريدة الرسمية، العدد 13، الجزائر، 1963 /03 /04.
- (8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم رقم 478 /63 المتعلق بالحماية الساحلية للمدن، الجريدة الرسمية، العدد 98، الجزائر، 1963 /12 /20.
- (9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم رقم 38 /67 المتعلق بإنشاء لجنة المياه، الجريدة الرسمية، العدد 52، الجزائر، 1963 /07 /24.
- (10) محمد الصغير بعلبي: قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص.91.
- (11) عبد القادر رزيق المخادمي: التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص. 155.

- (12) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 06، الجزائر، 1983، صص.
- (13) طاشور عبد الحفيظ: "حول فعالية سياسة التجريم في مجال حماية البيئة"، تحرير: عزوز كردون وآخرون، في كتاب: البيئة في الجزائر، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2001، ص. 80.
- (14) بن قري سفيان: النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2004 - 2005، ص. 11 .
- (15) طاشور عبد الحفيظ: مرجع سبق ذكره، ص 82.
- (16) بن قري سفيان: مرجع سبق ذكره، ص. 67.
- (17) طاشور عبد الحفيظ: مرجع سبق ذكره، ص. 82.
- (18) طاشور عبد الحفيظ: مرجع سبق ذكره، ص. 83.
- (19) طاشور عبد الحفيظ: مرجع سبق ذكره، ص. 84.
- (20) طاشور عبد الحفيظ: مرجع سبق ذكره، ص. 85.
- (21) بن قري سفيان: مرجع سبق ذكره، ص. 83.
- (22) فؤاد حجري: البيئة والأمن، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2006، ص 58.
- (23) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16/02/1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، الجريدة الرسمية، العدد 08، الجزائر، 17 فيفري 1985، صص. 176-202.
- (24) بن قري سفيان: مرجع سبق ذكره، ص. 84.

(25) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77، الجزائر، 15 ديسمبر 2001، ص. 17.

(26) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الجزائر، 20 جويلية 2003، ص. 20.

(27) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها (مرجع سابق)، ص. 17.

(28) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 والمتعلق بحماية الساحل وشمينه، الجريدة الرسمية، العدد 10، الجزائر، 12 فيفري 2002، ص. 30.

(29) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (مرجع سابق)، ص. 19.

(30) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها (مرجع سابق)، ص. 17.

(31) عبد الله سليمان: النظرية العامة للتدابير الاحترازية: دراسة مقارنة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص. 60.

(32) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 01/11 المؤرخ في 03 جويلية 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الجريدة الرسمية، عدد 36، الجزائر، 08 جويلية 2001، ص. 15.

(33) بن قري سفيان: مرجع سبق ذكره، ص 89.

(34) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها (مرجع سابق)، ص. 16.

(35) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره، ص9.

(36) DIRECTION DE L'ENVIRONNEMENT DE M'SILLA, **RENCONTRE NATIONALE DES CADRES DU SECTEUR DE L'ENVIRONNEMENT, M'SILLA , AOUT 2013, P. 40.**

(37) فؤاد حجري: البيئة والأمن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 245.

(38) فؤاد حجري: مرجع سبق ذكره، ص 246.

(39) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي 96-60 المؤرخ في: 27 جانفي 1996 والمتضمن إحداث مفتشية للبيئة على مستوى الولاية، الجريدة الرسمية، العدد 07، بتاريخ : 28 /01 /1996، ص. 07.

(40) بن قري سفيان: مرجع سبق ذكره، ص 99.

(41) حسين مصطفى حسين: الإدارة المحلية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص142.

(42) بن قري سفيان: مرجع سبق ذكره، ص 109.

(43) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الولاية، الجريدة الرسمية، عدد 15، 11 أبريل 1990، ص509.

(44) محمد الصغير بعلي: مرجع سبق ذكره، ص 130.

(45) بن قري سفيان: مرجع سبق ذكره، ص 117.

(46) وناسي يحي: مرجع سبق ذكره، ص ص، 58-59.